



الاتحاد الدولي للاتصالات



الوثيقة A-106
4 مارس 2002
الأصل: بالفرنسية

المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات
لعام 2002

إسطنبول، تركيا، 18 - 27 مارس 2002

اللجنة 4 واللجنة 5

البندان 3 و4 من جدول الأعمال

المملكة المغربية

مقترح بشأن أعمال المؤتمر

مشروع رائد لإنشاء مركز توثيق رقمي إلكتروني على الخط مرتبط بشبكات العبور الدولية

1. عندما اعتمد مؤتمر المندوبين المفوضين في مينابوليس القرار 73 المتعلق بمجتمع المعلومات شعرنا بالدهشة حقاً إذ رأينا الاتحاد الدولي للاتصالات يتناول الاتصالات بمختلف جوانبها بينما اقتصر طوال أكثر مما يزيد على قرن من الزمان على اعتبار الاتصالات دعامة للمعلومات فحسب. وإذا ما تعمقنا في هذه المسألة سندرك أن مجتمع المعلومات الذي يمكن أن يشمل مجمل الأنشطة البشرية بحاجة إلى شبكة مأمونة بالإضافة إلى وسائل لرقمنة المعارف الإنسانية لتسهيل نقلها ونشرها بطريقة آمنة وفعالة واقتصادية من خلال شبكة اتصالات عالية الكفاءة. وتندرج شبكة ووسائل الرقمنة في صلب ولاية الاتحاد الدولي للاتصالات حيث إن الفقرة 6 من المادة الأولى لدستور الاتحاد تنص على أن مهام الاتحاد تشمل أيضاً "السعي إلى إيصال مزايا التقنيات الجديدة في الاتصالات إلى جميع سكان العالم".
2. ويكتسي مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات طابعاً عالمياً، وتشارك كافة المؤسسات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة في التحضير له كما ستشارك في أعماله عند انعقاده. ومن بين المواضيع التي يتناولها في هذا المؤتمر "دور الاتصالات والاستثمار والتكنولوجيا في بناء البنية التحتية في مجتمع المعلومات وفي سد الفجوة الرقمية". ومن المحتمل أن يناقش هذا الموضوع مناقشة مستفيضة في المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات في إسطنبول. وتعاني البلدان النامية لسوء الحظ من قصور الموارد سواء على مستوى البنى التحتية لمجتمع المعلومات أو على مستوى الوسائل التي تمكنها من ولوج العالم الرقمي من أوسع أبوابه. وتتضمن الوثيقة 14 المقدمة من جمهورية بوروندي وصفاً تفصيلياً لمختلف جوانب الفجوة الرقمية. وتظهر الوثيقة 36 المقدمة من الهند أن موردي الخدمات في قطاع الاتصالات الذي عُهد به إلى القطاع الخاص ليس لديهم استعداد لإنشاء البنى التحتية في مختلف أنحاء البلد والتي من شأنها أن تساعد على الانتفاع بالإمكانات الهائلة التي تتيحها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ويتعين على الدول إذن أن تضطلع بإنشاء هذه البنى التحتية. وإذا أصبح مجتمع المعلومات المتطور حكراً على

فئة ضئيلة من البلدان المتقدمة، وإذا ظل مغلقاً أمام البلدان الكثيرة التي تعاني من القصور الناجم عن الفجوة الرقمية، سيكون لذلك عواقب سلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوخاة في ديباجة دستور الاتحاد. وينبغي لهذه المنظمة إذن أن تولي أولوية للتدابير التي يمكن أن تقوم بها في إطار قطاع تنمية الاتصالات والرامية إلى تضييق الفجوة الرقمية.

3. وفي المملكة المغربية أعربت الجهات الفاعلة وخاصة الجامعات والهيئات التنظيمية ومعاهد التعليم العالي وموردي الخدمات عن حاجتها إلى النفاذ من خلال شبكة رقمية رفيعة المستوى إلى محتوى مركز مشترك للتوثيق يضع تحت تصرفها في شكل رقمي أكبر عدد ممكن من المعلومات القانونية والتكنولوجية والعلمية والتنظيمية في مجال الاتصالات وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ولكي يتسنى تلبية هذه الحاجة أنشأت كتابة الدول المكلفة بالبريد وتكنولوجيات الاتصالات والمعلومات شبكة مروان وهي شبكة رقمية وطنية تربط بين 16 مدينة جامعية. وهذه الشبكة صممت في 1997، بيد أنها لم تبدأ عملها بصورة كاملة إلا في مطلع هذا العام، وليس بوسعها أن تلي حالياً الطلب المتزايد سواء من حيث عدد المستخدمين أو قدرات الإرسال.

4. وإزاء هذا الوضع أصبح من البديهي أن تتاح هذه الشبكة ومحتواها لجميع فئات المجتمع المغربي بحيث يتسنى لها النفاذ بأسرع ما يمكن إلى المعارف التي تتميز بها دولة حديثة متقدمة من الوجهة التقنية، مما سيؤدي إلى تحقيق تنمية مستدامة. وتمكين القطاعات الاقتصادية والاجتماعية من استخدام هذه الشبكة الواسعة والانتفاع بمحتواها المتطور والمحدث، سيسمح للمملكة المغربية بولوج مجتمع المعلومات من أوسع أبوابه مما يساعد على تضييق الفجوة الرقمية. وانتفاع سكان المغرب بإمكانيات مجتمع المعلومات يندرج تماماً في إطار الفقرة السادسة من المادة الأولى من دستور الاتحاد؛ ومن ثم يشكل جزءاً من رسالة قطاع تنمية الاتصالات. وتقديم الدعم من مكتب تنمية الاتصالات ينطوي على أهمية أساسية لتحقيق الأهداف التالية:

- توسيع نطاق شبكة مروان ودعم قدراتها من أجل تعميم استخدامها،
- إنشاء وصيانة قواعد بيانات متطورة، من خلال رقمنة الوثائق المتاحة على الصعيد الوطني والدولي،
- توسيع ربطها بقواعد البيانات المتخصصة في الاتحاد الدولي للاتصالات وفي مؤسسات دولية وبلدان أخرى من أجل تبادل المعلومات.

5. ويمكن تقديم مساعدة مكتب تنمية الاتصالات على مرحلتين:

- في المرحلة الأولى سيعين المكتب الخبراء ممن يرى فيهم الكفاءة الملائمة لإجراء دراسة جدوى بالتعاون مع المستخدم. وستحدد هذه الدراسة أبعاد المشروع والاستثمار اللازم ومختلف مراحل تنفيذه على المدى القصير والمتوسط والطويل، وإمكانية توسيع نطاقه ليشمل المنطقة كلها.
- في المرحلة الثانية يمكن للمكتب أن يخصص اعتمادات سواء في إطار ميزانيته أو في إطار فوائض موارد تليكوم، وذلك بالإضافة إلى الأموال الكثيرة نسبياً التي يمكن أن تعبئها المملكة المغربية لهذا المشروع.

.6 وبناء على ما سبق، فإن المملكة المغربية:

- تطلب إلى المكتب النظر في تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع المذكور أعلاه، بأسرع ما يمكن.
 - تناشد المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات بأن يضمن خطة عمل قطاع تنمية الاتصالات للفترة 2003-2006، مشروعاً رائداً يلي الأهداف المذكورة في الفقرة 4 السابقة.
-